الحرية الاقتصادية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] كحلات عنتر * ، [2] شريط كمال

[1] طالب دكتوراه، (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات)، (الجزائر)
anter.kahlat@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0004-6771-7126

[2] أستاذ التعليم العالي، (جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة، مخبر استراتيجيات التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، الصحي والطاقوي في الجزائر)، (الجزائر)
kamel.cherayett@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0002-4189-9385

استلم في: 2024/05/24

قبل في: 2024/06/26

نشر في: 2024/06/30

* المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحرية الاقتصادية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقد تم الاعتماد على أربع مؤشرات دولية تقيس الجوانب المختلفة للحرية الاقتصادية وتقيم مدى ملاءمة مناخ الأعمال للاستثمار، وذلك بتحليل أداء الجزائر فيها. وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة طرديا بدرجة حرية الاقتصاد، حيث أن الحرية الاقتصادية توفر بيئة مواتية محفزة ومشجعة للمستثمرين والشركات على ضخ أموالهم في الاقتصاد. وقد كان أداء الجزائر ضعيفا في معظم المؤشرات وهو ما يدل على أن الجزائر تعاني من مستوى منخفض من الحرية الاقتصادية، وهو ما يعكس المناخ الاستثماري الغير مؤهل لأداء الأعمال والمنفر للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يبين وجود قيود تحد من النشاط الاقتصادي وحرية الأفراد والشركات في ممارسة أعمالهم.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ حرية اقتصادية؛ مؤشرات الحرية الاقتصادية؛ مناخ الاستثمار؛ الجزائر.

تصنيف JEL: E02; E1; F21; F23

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري 4.0 دولي.

DOI 10.34118/djei.v15i2.3896

Economic freedom in Algeria and its role in attracting foreign direct investment

KAHLAT Anter [1*], CHERAYETT Kamel [2]

[1]PhD student, (University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi - Tebessa, Laboratory of Entrepreneurship and Organizations Management) (Algeria)
✉ anter.kahlat@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0004-6771-7126
[2]Professor, (University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi - Tebessa, Laboratory of economic diversification strategies in order to achieve food, health and energy security in Algeria) (Algeria)
✉ kamel.cherayett@univ-tebessa.dz
https://orcid.org/0009-0002-4189-9385

Received: 24/05/2024

Accepted: 26/06/2024

Published: 30/06/2024

* ***Corresponding Author***

This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License.

DOI 10.34118/djei.v15i2.3896

Abstract:

This study aims to highlight the role of economic freedom in attracting foreign direct investment (FDI) in Algeria. It utilizes four international indices that measure various aspects of economic freedom and assess the suitability of the business climate for investment by analyzing Algeria's performance in these indices. The study finds that the volume of FDI flows is positively correlated with the degree of economic freedom. This is because economic freedom provides a favorable, stimulating, and encouraging environment for investors and companies to invest their money in the economy. Algeria's performance has been weak in most of the indices, indicating that it suffers from a low level of economic freedom. This reflects an investment climate that is not qualified to business operations and discourages FDI, with restrictions that limit economic activity and the freedom of individuals and companies to conduct their business

Keywords: Foreign direct investment; economic freedom; indexes of economic freedom; investment climate; Algeria.
JEL classification codes: E02; E1; F21; F23.

مقدمة:

سعت الجزائر على غرار دول العالم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره بديلا عن القروض التي أنهكت الدول، وأيضا باعتباره مصدرا هاما لرأس المال الأجنبي الذي يمكن الاستفادة منه في تمويل المشاريع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي للسكان. إضافة إلى ذلك فإنه يساعد على تقليص وسد الفجوة التكنولوجية نتيجة الخبرات والتقنيات المتطورة التي تجلبها الشركات الأجنبية وتستخدمها في زيادة كفاءة الإنتاج وتعزيز الابتكار. وهو ما يؤدي إلى زيادة التنافسية والوصول للأسواق العالمية وتسريع الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وللاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر تتنافس دول العالم المتطورة والنامية منها على استقطابه وزيادة تدفقاته إلى اقتصادياتها، عن طريق خلق بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار يتمتع فيها المستثمرون بحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، هذه الحرية الاقتصادية تعتبر بمثابة البوصلة التي تحدد وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونظرا لاختلاف درجات الحرية الاقتصادية من دولة لأخرى، فقد تم إيجاد عدة مؤشرات تقيس الجوانب المختلفة لها، وذلك من أجل تسهيل معرفة جودة مناخ الأعمال والوجهة المثلى للاستثمارات.

إشكالية البحث: من خلال الطرح السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الحرية الاقتصادية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الحرية الاقتصادية تعزز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مؤشرات الحرية الاقتصادية تعكس المناخ الاستثماري للدول.
- أداء الجزائر في مؤشرات الحرية الاقتصادية يعكس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية.
- تبيان كيفية قياس الحرية الاقتصادية.
- إبراز علاقة الحرية الاقتصادية بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- تبيان أداء الجزائر في مختلف مؤشرات الحرية الاقتصادية.

المنهجية والأدوات: تم اعتماد المنهج الوصفي لعرض وشرح مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالبحث، والتحليلي في تشريح وتفسير وتحليل مختلف البيانات والأشكال.

الخطة: لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق للمحاور التالية:

- المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المحور الثاني: الحرية الاقتصادية.
- المحور الثالث: أداء الجزائر في مؤشرات الحرية الاقتصادية.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، نظرا لأهميته البالغة سواء في البلد المستضيف أو البلد الأم.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد خلفيات الباحثين والأكاديميين والهيئات الدولية، وكذلك نظرا لاختلاف طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر واختلاف وتعدد المجالات الموجه إليها.

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر للمعاملات العابرة للحدود والتي تنشئ مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) في مؤسسة (مؤسسة استثمار أجنبي مباشر) مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر. (Punthakey, 2020, p. 09)

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تحويل الأموال من الخارج في شكل طبيعي أو نقدي أو كليهما من أجل وضع مخطط إنتاجي، تسويقي وإداري على المدى الطويل، والتدخل في اتخاذ قرارات الاستثمار بصورة دائمة بغية تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال الرقابة والتسويق لوحدات الإنتاج. (ABDALLA, 2014, p. 12)

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد دولة المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة استثمار أجنبي مباشر أو مؤسسة تابعة أو فرع). ويشير إلى أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر. (UNCTAD, 2007, p. 245)

كما تصنف تدفقات رؤوس الأموال الدولية المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التي يحصل فيها مستثمر أجنبي على حصة مسيطرة في رأس مالها تمكنها من المشاركة في الإدارة والتصويت على أنها استثمارات أجنبية مباشرة، في حين تصنف تلك الاستثمارات المرتبطة بشراء الأسهم والسندات دون حصة مسيطرة على أنها استثمارات أجنبية غير مباشرة أو استثمارات في الحافظة المالية. وتختلف معايير السيطرة حسب كل دولة ومنظمة. وتقوم منظمة التنمية الاقتصادية (OECD) وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ووزارة التجارة الأمريكية بالإضافة إلى دول ومنظمات أخرى بتصنيف الشركة على أنها مملوكة لأجانب إذا كانت غير وطنية ويمتلك المستثمر الأجنبي (الشركة الأم) ما لا يقل عن 10% من رأس مال شركة محلية في البلد المستضيف. (Alfaro & Chauvin, 2017, p. 05)

2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

للشركات المشاركة في الإنتاج الأجنبي دوافع وأسباب رئيسية تجعلها تنتقل وتستثمر خارج الدولة الأم. وبالتالي يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة أنواع تتمثل فيما يلي: (Zang, 2012, pp. 9-11)

1.2. الاستثمار الباحث عن الموارد: تستثمر شركة تابعة لبلد معين في الخارج للوصول إلى الموارد غير المتوفرة في البلد الأصلي أو للحصول على موارد بتكاليف أقل، ويتم تصدير معظم الإنتاج الأجنبي بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة. وهناك ثلاثة أنواع من الموارد في بلد أجنبي قد ترغب الشركة في الحصول عليها وهي:

- الموارد الطبيعية مثل المعادن والمواد الخام والمنتجات الزراعية، ويتضمن هذا النوع من الاستثمار نفقات رأسمالية كبيرة، ويرتبط بالموقع الجغرافي؛
- يد عاملة رخيصة في قطاعات التصنيع والخدمات كثيفة العمل، وتتركز هذه العمالة في الدول النامية؛
- التكنولوجيا والمعلومات والمهارات الإدارية.

2.2. الاستثمار الباحث عن الأسواق: يسعى هذا النوع إلى توفير السلع والخدمات للأسواق الأجنبية في البلدان المضيفة والأسواق الأخرى المجاورة. وتستثمر الشركات متعددة الجنسيات في هذا النوع بإنشاء مرافق إنتاج في البلد المضيف، كما تقوم بالتكيف مع أذواق المستهلكين المحليين وعادات العمل والمتطلبات القانونية وإجراءات التسويق وبيئة الاستثمار وهو ما يعمل على تحسين وضعيتها للتنافس مع الشركات المحلية، إضافة إلى استغلال وفورات الحجم في البلد الأجنبي ذي السوق الكبير.

3.2. الاستثمار الباحث عن الكفاءة: الباحثون عن الكفاءة عادة هم الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى لتحقيق نوعين من الكفاءة. أولا الاستفادة من ثروات العوامل المختلفة مثل الموارد الطبيعية والعمالة والتكنولوجيا، ويحدث الاستثمار في الصناعات التحويلية كثيفة العمل وصناعة المنتجات الأولية في البلدان النامية، في حين يحدث الاستثمار في الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمعلومات في البلدان المتقدمة. ثانيا الاستفادة من وفورات الحجم وطبيعة الطلب الاستهلاكي ونوعية الصناعات الداعمة والسياسات الحكومية، ويحدث هذا النوع من الاستثمار في البلدان التي لديها مستويات دخل وهياكل اقتصادية مماثلة. كما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من خبرتها في الاستفادة من الحوكمة المشتركة للأنشطة المتفرقة جغرافيا مثل تنويع المخاطر عبر الحدود، تخصص العمليات، تكلفة المراجحة وفروق الأسعار بسبب أسعار الصرف.

4.2. الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية: تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالبحث عن أصول أجنبية استراتيجية لتعزيز مركزها التنافسي في السوق الدولية، وتشمل هذه الأصول التكنولوجيا والقدرات الابتكارية والتنظيمية ومهارات الإدارة والتسويق.

3. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا كثيرة أهمها: (Pettinger, 2021)

- تدفقات رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج وفرص العمل؛
- تدفقات رأس المال تساعد في تمويل عجز الحساب الجاري؛
- تعتبر تدفقات رأس المال أكثر استدامة من تدفقات الحافظة المالية، فمثلا في الأزمات الائتمانية يمكن للبنوك سحب استثمارات المحفظة بسهولة، لكن الاستثمار الرأسمالي أقل فرصة للسحب المفاجئ؛
- يستفيد البلد المستضيف من التكنولوجيا المتطورة والمعرفة وخبرة الشركات متعددة الجنسيات؛
- يؤدي إلى ارتفاع الأجور وتحسين ظروف العمل، خاصة إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات مدركة لظروف العمل في الاقتصاديات النامية.

الحرية الاقتصادية:

هناك العديد من المفاهيم للحرية الاقتصادية والتي تشير إلى أنها قدرة الأفراد على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية دون قيود.

1. تعريف الحرية الاقتصادية:

تعبر الحرية الاقتصادية عن حرية الأفراد والشركات في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وهي تشير إلى مجموعة متنوعة من العوامل المؤسسية التي تؤثر على التفاعلات وتخصيص الموارد داخل الدول. (Gabel, Jung, & Nüesch, 2024, p. 02)

وفقا لمؤسسة هيريتاج فإن الحرية الاقتصادية هي الحق الأساسي لكل إنسان في التحكم في عمله وممتلكاته، حيث في مجتمع حر اقتصاديا يكون الأفراد أحرارا في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يريدونها، أين تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية، وتمتنع عن الإكراه وتقييد الحرية بما يتجاوز الحد اللازم لحماية الحرية نفسها والحفاظ عليها. (Heritage, 2023)

وبالتالي فإن تعريف الحرية الاقتصادية يشمل حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، انخفاض العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي المحدود والصحة المالية. (Gabel, Jung, & Nüesch, 2024, p. 02)

لا تعني هذه التعاريف أن الحرية الاقتصادية تتطلب انعداما تاما للقواعد وتدخل الحكومة في السلوك الاقتصادي الفردي، ففي بعض الحالات خاصة عندما يكون إنشاء حقوق الملكية الخاصة وإنفاذها مكلفا للغاية تتحمل الحكومة دورا في التدخل لإنشاء وصيانة مجال متكافئ حيث يمكن لجميع الفاعلين الاقتصاديين الانخراط بحرية وسهولة في تبادل مفيد للجميع. (Tag & Degirmen, 2022, p. 739)

2. قياس الحرية الاقتصادية:

تستخدم عدة مؤشرات لقياس مدى حرية الأفراد والشركات في ممارسة الأنشطة الاقتصادية في بلد ما، وأهمها ما يلي:

1.2. مؤشر الحرية الاقتصادية: Index of Economic Freedom

هو أداة تقييم ومقياس أداء مجموعة من القطاعات والفئات التي تعكس حالة الحرية الاقتصادية لمختلف بلدان العالم، وقد أنشئ هذا المؤشر سنة 1995 من قبل مؤسسة The Heritage Foundation وصحيفة The Wall Street Journal. يصدر سنويا على شكل ترتيبي لمختلف دول العالم. ويغطي المؤشر 12 حرية من حقوق الملكية إلى الحرية المالية في 184 دولة. (Heritage, 2023)

وتنقسم الجوانب الاثني عشر للحرية الاقتصادية التي يقيسها المؤشر إلى أربع فئات رئيسية هي:

- **سيادة القانون (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة):** تقيم هذه الفئة قوة النظام القانوني للدولة وتنفيذه، وتأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل حماية حقوق الملكية، وإنصاف وفعالية النظام القضائي، ومستوى الفساد في الحكومة.

- **حجم الحكومة (العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، الصحة المالية):** تقيس هذه الفئة حجم ونظام الحكومة في اقتصاد الدولة. تأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل مستوى الضرائب، مقدار الانفاق الحكومي، قدرة الحكومة على إدارة ميزانيتها.
- **كفاءة التنظيم (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية):** تقيس هذه الفئة كفاءة وأعباء اللوائح الحكومية على الشركات والأفراد، وتأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل سهولة تأسيس وتشغيل الأعمال التجارية، مرونة أسواق العمل ومتانة السياسة النقدية للدولة.
- **انفتاح السوق (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية):** تقيس هذه الفئة مدى انفتاح اقتصاد الدولة على التجارة والاستثمار الدوليين، وتأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وحرية الأفراد والشركات في تحويل الأموال عبر الحدود.

تعتبر هذه الفئات الأربع من المكونات الأساسية لمؤشر الحرية الاقتصادية، ومن المرجح أن يكون للبلد الذي يحقق درجات عالية في الفئات الأربع جميعها اقتصاد أكثر ازدهارا وديناميكية من بلد يحقق درجات ضعيفة. (Miller, Kim, & Roberts, 2018, p. 11)

2.2. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال: The ease of doing business index

تقرير سنوي يصدر عن البنك الدولي منذ سنة 2002 يهدف إلى قياس جودة بيئة الأعمال من خلال تقديم مقاييس موضوعية للوائح الأعمال وإنفاذها وآثارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات العالم.

ويتم تقديم مؤشرات ممارسة الأعمال كدليل للإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تغطية العناصر الرئيسية لدورة حياة الأعمال النموذجية بدءا من التأسيس إلى التشغيل ثم إلى الخروج. وقد توسع هذا المؤشر مع مرور الوقت من 5 مؤشرات تغطي 133 دولة سنة 2004 إلى 12 مؤشرا يغطي 190 دولة سنة 2020. (World Bank, 2023)

يعتمد هذا المؤشر على 12 مجالا من مجالات تنظيم الأعمال، تتمثل في: (World Bank, 2020, p. 19)

بدء نشاط تجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار، توظيف العمال، التعاقد مع الحكومة.

3.2. مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم: Economic Freedom of the World Index

هو تصنيف سنوي يشمل اقتصاديات 165 دولة، ينشره معهد الأبحاث الكندي Fraser Institute منذ سنة 1997، ويقيس هذا المؤشر مدى دعم سياسات ومؤسسات الدول للحرية الاقتصادية، وتعتبر حرية الاختيار والمبادلة الطوعية، وحرية الأسواق والمنافسة، وسلامة الأفراد والممتلكات الخاصة من ركائز الحرية الاقتصادية لهذا المؤشر، إلى جانب تعديل الحقوق القانونية للجنسين لقياس مدى تمتع النساء بنفس المستوى من الحرية الاقتصادية كالرجال. ويعتمد مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم في تصنيف الدول بناء على قياس الحرية الاقتصادية في خمسة مجالات رئيسية هي:

- **حجم الحكومة:** كلما زاد الانفاق الحكومي والضرائب وحجم المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة يحل اتخاذ القرارات الحكومية محل خيارات الأفراد وتقل الحرية الاقتصادية.
- **النظام القانوني وحقوق الملكية:** حماية الأفراد وممتلكاتهم هي عنصر أساسي لكل من الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، وهي أهم وظيفة للحكومة. إذا لم تكن الملكية والأفراد في أمان وإذا لم يكن القضاء نزيها أو إذا تم السيطرة على سيادة القانون فإن الحرية الاقتصادية تتقلص.
- **النقد السليم:** يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة الأجور والمدخرات، وبالتالي فإن النقد السليم ضروري لحماية حقوق الملكية. وعندما يكون التضخم متقلبا يصعب على الأفراد التخطيط للمستقبل وبالتالي تنقص فعالية الحرية الاقتصادية.
- **حرية التجارة الدولية:** حرية التبادل بمعناها الأوسع البيع والشراء وإبرام العقود وهي جوهر الحرية الاقتصادية، وتقل هذه الحرية عندما تكون هناك عراقيل حكومية تجعل التبادل التجاري مع الشركات والأفراد في دول أخرى أمرا مكلفا وأحيانا مستحيلا.
- **التنظيم (الائتمان والعمالة وإدارة الأعمال):** تتناقص الحرية الاقتصادية في حالة إذا تدخلت الحكومة بفرض لوائح صارمة تصعب التوظيف وتقيد الحصول على الائتمان وتحد من حرية إدارة الأعمال. (FRASER INSTITUTE, 2023)

4.2. مؤشر التنافسية العالمي: The Global Competitiveness Index 4.0

يعتبر هذا المؤشر بوصلة اقتصادية ومعيارا لصناع القرار وواضعي السياسات ورجال الأعمال لصياغة استراتيجياتهم الاقتصادية وقراراتهم الاستثمارية؛ وذلك نتيجة أكثر من 40 سنة من الخبرة في تحديد معايير المحركات الأساسية للتنافسية على المدى الطويل. يصدر بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي مقره دافوس بسويسرا منذ 1979 وهو يقدم رؤى حول الآفاق الاقتصادية لـ 141 بلدا. يعمل هذا المؤشر على قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال مما يدفع لتحقيق النمو والشمول والاستدامة. ويعتمد بناء هذا المؤشر على 12 ركيزة أساسية تتمثل في:

المؤسسات، البنية التحتية، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة، المهارات، سوق المنتجات، سوق العمل، النظام المالي، حجم السوق، ديناميكية الأعمال، القدرة على الابتكار. (Schwab, 2019, p. 07)

3. العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر:

تسير الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر جنبا إلى جنب؛ حيث تميل الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية عالية إلى جذب أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر.

للحرية الاقتصادية تأثيرا كبيرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدة أسباب، فالشفافية في السياسات الاقتصادية قضية أساسية للمستثمرين خاصة الأجانب، حيث بانعدامها تسود حالة عدم اليقين مما يؤدي إلى زيادة تكاليف إضافية على الشركات بسبب عدم وجود معلومات حول أنشطة معينة أو حتى نوايا حكومية مستقبلية لبعض الدوائر الحكومية،

وبالتالي فإن اختيار موقع الاستثمار أحيانا يكون غير صائب نظرا لوجود عناصر غير اقتصادية، لذلك فإن الإطار القانوني الثابت والفعال ضد الفساد وتعزيز الحرية الاقتصادية يمكن أن يمثل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعود التفاعل الإيجابي بين الحرية الاقتصادية وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى إلى حقيقة أن الأسواق الحرة تعزز تخصيص أفضل للعوامل وتحفز الإنتاجية وعائدات الاستثمار، وبدرجة ثانية بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تكاليف كبيرة (خاصة المشاريع الجديدة)، فإن الاستثمارات تصبح حساسة للغاية لدرجة الاستقرار والأمان التي يوفرها نظام الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية وبالتالي فإن وجود سياسات اقتصادية واضحة يمكن التنبؤ بها تتعلق بأنظمة تحرير الاستثمار والتجارة يمكن أن تكون أدوات قوية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (Caetano & Caleiro, 2009, pp. 4-5)

تتدفق رؤوس الأموال الاستثمارية نحو الاقتصاديات التي تتمتع بضرائب منخفضة وحقوق ملكية آمنة ونظام نقدي سليم وسياسات تنظيمية معقولة، وتتدفق إلى الخارج عندما تغيب هذه العوامل؛ حيث سيجد المستثمرين بيئات أكثر جاذبية في مكان آخر. وتزدهر الأمم عندما توفر مناخا يشجع مواطنيها بالتعاون مع الأجانب على اكتشاف واعتماد طرق أفضل للقيام بالأعمال؛ وعليه فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتدفق بالضرورة إلى حيث الحاجة إليها أكثر؛ بل تتدفق إلى الاقتصاديات التي تتمتع ببيئات أعمال أكثر ملاءمة. (Pearson, Nyonna, & Kim, 2012, p. 141)

الحرية الاقتصادية تشجع الأفراد على المخاطرة وبدء أعمال تجارية جديدة بالإضافة إلى ذلك تحفز التجارة الخارجية وتميل إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعمل على تحريك النمو الاقتصادي بشكل كبير، وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي للدولة.

للحرية الاقتصادية تأثير إيجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لأن انعدام الحرية الاقتصادية يمكن أن يكون قيدا على قدرة الدولة أو الشركة على استخدام التقنيات الجديدة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات، ولن يساهم ذلك إلا قليلا في النمو الاقتصادي للبلد المضيف، تمنح الشركات متعددة الجنسيات حق الوصول إلى تقنيات جديدة وتمكن الدول المضيفة من الاستفادة من هذه المزايا، تستفيد الدول المضيفة أيضا من زيادة رأس المال البشري حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتدريب الموظفين التنفيذيين والعمال الذين يمكنهم بدء شركات جديدة لاحقا. ولا يمكن للاقتصاد أن يتمتع بمزايا الحرية الاقتصادية الحقيقية دون إنشاء مؤسسات وسياسات تسمح بحقوق الملكية والتبادل الطوعي للأفراد وتحميها. (Muslija, 2018, p. 52)

أداء الجزائر في مؤشرات الحرية الاقتصادية:

لتقييم وتحليل أداء الجزائر تم الاعتماد على التصنيفات في التقارير السنوية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية:

1. واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: مر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعدة محطات خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وعرفت تدفقاته تذبذبا نتيجة تأثره بالأوضاع الداخلية والعالمية، ويمثل الشكل الموالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2000-2022.

شكل (01)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة 2000-2022 (بالمليار دولار أمريكي)

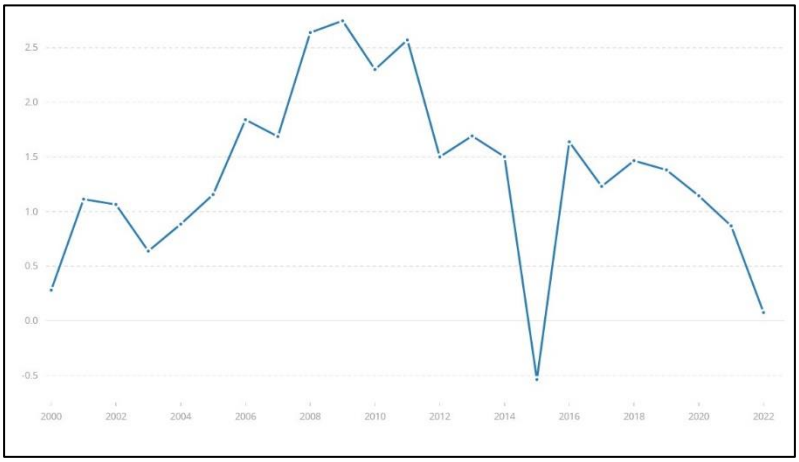

المصدر: (World Bank, 2024)

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة 2000-2022 مسارا متذبذبا حيث تميزت بفترات من النمو والتراجع وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة داخلية وخارجية، فلقد ساهمت الأزمات في هذه التقلبات مثل تقلبات أسعار النفط والغاز، والتغييرات في السياسات الحكومية والظروف الاقتصادية العالمية، وكذلك المناخ الاستثماري.

فلقد ساهم ارتفاع أسعار النفط بعد حرب العراق سنة 2003 في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 1.84 مليار دولار سنة 2006، كما عمل الانخفاض الكبير في أسعاره سنة 2014 إلى تراجع الاستثمارات في قطاع المحروقات، بينما ظلت القطاعات غير النفطية منخفضة نسبيا، كما أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ساهمت في انخفاضه، وقد تأثرت تدفقاته سلبا بالاضطرابات السياسية مثل احتجاجات سنة 2011 التي وصلت إلى 1.5 مليار دولار. كما انخفضت التدفقات منذ تفشي جائحة كورونا سنة 2019 لتصل إلى 75 مليون دولار أمريكي فقط سنة 2022.

كما يعود ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتذبذبها إلى افتقار مناخ الاستثمار الجزائري إلى تسهيلات وتحفيزات جاذبة لهذه الاستثمارات، وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى تحرير الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار وتنويع مجالاته، وذلك بإصدار قوانين جديدة تحتوي على تسهيلات تحفيزات للمستثمرين كان آخرها قانون الاستثمار 22-18 الذي صدر سنة 2022.

2. أداء الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

يتم تصنيف كل من الحريات الاقتصادية الاثني عشر على مقياس من 0 إلى 100، ويتم الحصول على النتيجة الاجمالية للدولة من خلال متوسط هذه الحريات الاقتصادية مع إعطاء وزن متساو لكل منها، ويكون ترتيب الدول ترتيبا تصاعديا من الأكثر حرية إلى الأقل. (Heritage, 2023)

ويتم تصنيف الدول حسب سلم يتكون من 5 درجات كما يوضحه الشكل رقم (02). حيث: (0-49.9 حرية منعدمة)، (50-59.9 حرية ضعيفة)، (60-69.9 حرية معتدلة)، (70-79.9 حرية شبه تامة)، (80-100 حرية تامة)، وقد كان أداء الجزائر كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (02)

أداء الجزائر في مقياس مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2024

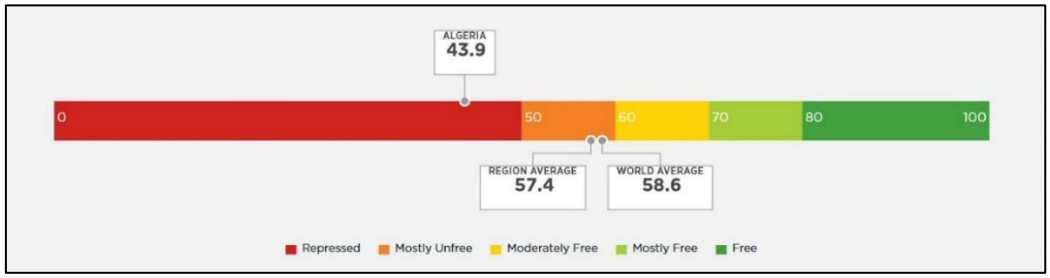

المصدر: (Heritage, 2023)

يبين هذا الشكل أداء الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية الذي صدر في 2024 والذي يأخذ بعين الاعتبار الفترة 2022/07/1 – 2023/06/30. احتلت الجزائر المرتبة 164 من 184 دولة وقد حصلت على 43.9 نقطة من 100، مما يصنفها ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة، وهو أقل من المتوسط العالمي 58.6 والمتوسط الإقليمي 57.4 حيث كان ترتيب الجزائر إقليميا 13 من 14 دولة. هذا وقد ارتفع تصنيف الجزائر بمقدار 0.7 عن العالم الماضي (43.2). ويتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من 12 مؤشرا فرعيا كان أداء الجزائر فيهم كما يبينه الشكل التالي:

شكل (03)

الحريات الاقتصادية 12 الخاصة بالجزائر

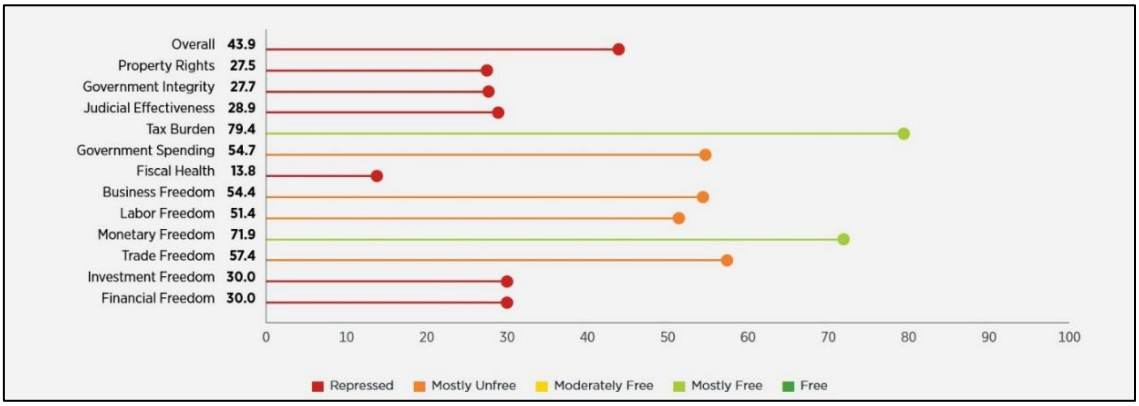

المصدر: (Heritage, 2023)

تعطينا هذه المؤشرات الفرعية تفصيلا دقيقا عن أداء الجزائر في هذا المؤشر، حيث كان كما يلي:

- **حرية اقتصادية شبه تامة:** أفضل أداء كان في مؤشرين الأول هو العبء الضريبي 79.4 والذي يعكس نظاما ضريبيا عادلا وكفؤا يساهم في خلق بيئة مواتية للأعمال وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والثاني الحرية النقدية 57.4 والذي يعكس نظاما نقديا سليما (استقلالية البنك المركزي، الصحة المالية للقطاع المصرفي، حرية حركة رؤوس الأموال) وهو ما يساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الاقتصادي ويعزز الثقة في المؤسسات المالية وهو ما يعمل على تحفيز التجارة والاستثمار الأجنبي.
- **حرية اقتصادية ضعيفة:** كان أداء الحكومة ضعيفا في المؤشرات التالية:

- الانفاق الحكومي: يعكس وجود خلل في طريقة إدارة الموارد المالية للدولة مما يؤدي إلى ارتفاع الضرائب وانخفاض جودة الخدمات العامة وزيادة مخاطر حدوث أزمات مالية.
- حرية الأعمال: بيئة عمل مقيدة تقلل من الابتكار وتعكس مدى صعوبة تأسيس وإدارة الأعمال، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار، النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.
- حرية العمل: يعكس وجود قيود على قدرة الأفراد على اختيار وظائفهم وممارسة مهنهم وتكوينهم للنقابات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الأجور ومستوى المعيشة وكذلك تراجع الابتكار والإنتاجية.
- حرية التجارة: يدل على وجود قيود على حركة السلع والخدمات بين الجزائر وباقي دول العالم عن طريق اتباع سياسات حمائية قديمة وجديدة، ما ينجر عنها انخفاض تنافسية الشركات في الجزائر نتيجة تقليل فرص التجارة والاستثمار.

- **حرية اقتصادية منعدمة:** باقي المؤشرات الستة كان أداء الجزائر فيها سيئا، فالأداء السيء لفئة سيادة القانون يعكس مشكلات جوهرية في البيئة القانونية والتي تؤثر سلبا على قدرة الأفراد والشركات على ممارسة الأنشطة الاقتصادية بحرية وكفاءة، أي أن الأفراد والشركات لا يثقون بالنظام القضائي مما يجعلهم مترددين في الدخول في عقود واستثمارات جديدة، وكذلك يصبح الاستثمار غير آمن وممارسة الأعمال التجارية محفوفة بالمخاطر وهو ما يؤدي إلى نقص تدفقات رؤوس الأموال، كما سجلت الجزائر أداء سيئا في مؤشر الصحة المالية والذي يبين وجود مشكلات في إدارة المالية العامة للدولة (العجز المالي، الدين العام، الاستقرار المالي) وهو ما يؤثر سلبا على قدرتها على توفير بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية لاستقطاب الاستثمارات. أيضا الأداء السيء لمؤشري حرية الاستثمار والحرية المالية يعكس قيودا على قدرة الأفراد والشركات على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بحرية أي أنهم يواجهون صعوبات في بدء مشاريع جديدة بسبب القيود التنظيمية أو البيروقراطية إضافة إلى الوصول المحدود للتمويل.

شكل (04)

درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر في الفترة 1995-2024

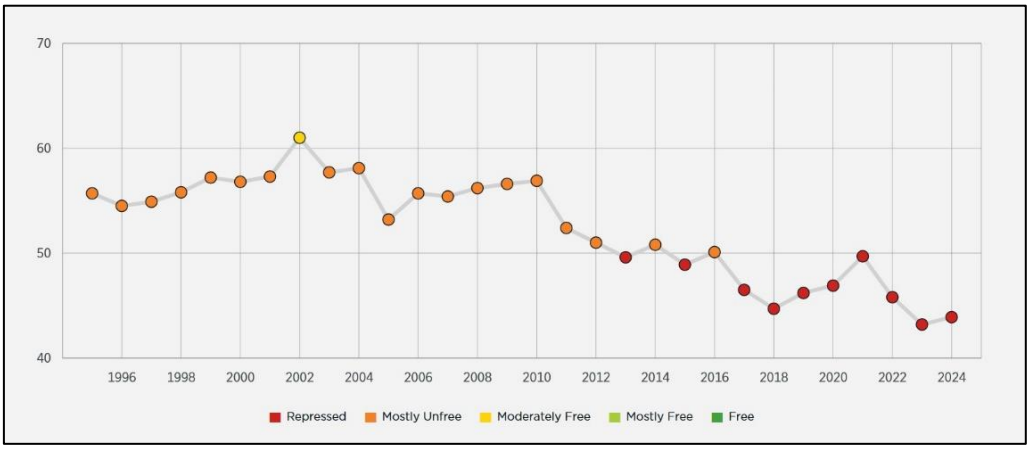

المصدر: (Heritage, 2023)

يمثل هذا الشكل درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر في الفترة 1995-2024، حيث شهدت مسارا متقلبا يميل نحو الانخفاض، حيث حصلت على 55.7 نقطة سنة 1995 و43.9 نقطة سنة 2024، وقد وصلت الحرية الاقتصادية إلى أعلى مستوى لها في سنة 2002 بـ 61 نقطة وأدنى مستوى لها في سنة 2023 بـ 43.2 نقطة.

رغم تعرض منهجية مؤسسة هيريتاج لحساب درجات الحرية الاقتصادية لانتقادات بعض الاقتصاديين، إلا أن مؤشرها لا يزال مقياسا مستخدما على نطاق واسع لقياس الحرية الاقتصادية. ولزيادة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب العمل على تحرير الاقتصاد، ويتطلب ذلك إصلاحات هيكلية وتحسينات مستدامة في مختلف جوانب المؤشر.

3. أداء الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

قيم المؤشر تشير إلى اقتراب سياسات وعمليات الحكومة من أفضل أداء ممكن. تمثل الدرجة 100 (أفضل أداء) اقتصادا مثاليا لممارسة الأعمال، والدرجة 0 (أدنى أداء) تعكس أسوء اقتصاد ممكن لإدارة الأعمال. وترتبط الدرجات الأعلى بالدول التي يسهل فيها ممارسة الأعمال، بينما الدول التي لديها درجات أقل يتوجب عليها إجراء تحسينات في بيئة الأعمال الخاصة بها. وقد كان أداء الجزائر ضعيفا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020، حيث حصلت على الدرجة 48.6 على 100 وهو ما وضعها في المرتبة 157 من 190 دولة. (World Bank, 2020, p. 04). هذا التصنيف يشير إلى أن بيئة الأعمال في الجزائر تواجه تحديات كثيرة تجعل من الصعب على الشركات المحلية والأجنبية ممارسة الأعمال فيها. والشكل الموالي يمثل تفصيلا لأداء الجزائر في المجالات التي تم الاعتماد عليها في المؤشر:

شكل (05)

مجالات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للجزائر سنة 2020

المصدر: (World Bank, 2020, p. 04)

يمثل الشكل رقم (05) الدرجات والترتيب العالمي التي حصلت عليها الجزائر في مختلف مجالات مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، والواضح أن أداء مختلف المجالات كان متباينا، فالموضوع الذي حققت فيه أحسن أداء من حيث النقاط المحصلة هو بدء نشاط تجاري حيث حصلت على 78 نقطة ولكن هذا لا يعكس سهولة تأسيس شركة جديدة فلقد احتلت عالميا المرتبة 152، هذه الدرجة تحصلت عليها نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة والتي تضمن تبسيط ورقمنة إجراءات بدء النشاط التجاري وتحسين كفاءة تسجيل الملكية. أما من حيث الترتيب فقد حققت أحسن أداء في موضوع حل

مسائل الإفلاس حيث حلت في المرتبة 81 بـ 49.2 نقطة، فيما سجلت أسوء أداء في موضوع الحصول على الائتمان بـ 10 نقاط في المرتبة 181 وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على سهولة ممارسة الأعمال.

على العموم الأداء كان ضعيفا في مختلف مواضيع المؤشر وهو ما يدل على صعوبة ممارسة الأعمال في الجزائر مقارنة بالعديد من دول العالم وعليه فإنها تواجه العديد من التحديات لتحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية لممارسة الأعمال الاقتصادية، أهمها تبسيط الإجراءات الإدارية أكثر، مكافحة الفساد، تعزيز سيادة القانون، الاستثمار في التعليم والتدريب وتحسين البنية التحتية.

4. أداء الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم:

صدر آخر تقرير لمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم الصادر عن معهد فرايزر سنة 2021. ويتم احتساب درجة كل دولة من خلال تقييم كل مؤشر فرعي على مقياس من 0 إلى 10، ثم حساب متوسط جميع المؤشرات الفرعية، الدول التي تحصل على درجات عالية تعتبر أكثر حرية اقتصادية والتي تحصل على درجات منخفضة تعتبر أقل حرية. وقد كان أداء الجزائر فيه كما يبينه الشكل التالي:

شكل (06)

أداء الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم سنة 2021

OVERALL RANK	COUNTRY NAME	YEAR	OVERALL SCORE	SIZE OF GOVERNMENT	LEGAL SYSTEMS & PROPERTY RIGHTS	SOUND MONEY	FREEDOM TO TRADE INTERNATIONALLY	REGULATION
157	Algeria	2021	4.82	4.45	3.82	7.08	3.92	4.84

المصدر: (FRASER INSTITUTE, 2023)

احتلت الجزائر المرتبة 157 من مجموع 165 دولة، حيث حصلت على 4.82 نقطة وهو ما يضعها في فئة الدول غير الحرة اقتصاديا. وقد كان أداء معظم المؤشرات الفرعية ضعيفا، فقد تحصلت على 4.45 في حجم الحكومة مما يشير إلى ارتفاع الانفاق الحكومي والضرائب ووجود تدخل حكومي كبير في الاقتصاد، أما في النظام القانوني وحقوق الملكية فقد حققت 3.82 نقطة وهو أدنى أداء في المؤشرات الفرعية حيث يدل على ضعف سيادة القانون وحماية الملكية الخاصة. أما أعلى أداء فكان في مؤشر النقد السليم الذي سجلت فيه 7.08 نقطة، هذا الأداء المتوسط يرجع إلى انخفاض مستويات الدين العام وتعزيز استقلالية البنك المركزي وانخفاض التدخل الحكومي في القطاع المالي، أما حرية التجارة الدولية فقد حققت 3.92 نقطة وهو ما يعني وجود قيود على التجارة مع الدول الأخرى، وتحصلت على 4.84 نقطة في موضوع التنظيم وهو يدل على وجود بيئة تنظيمية غير مواتية للنشاط الاقتصادي والمالي.

الأداء الضعيف للجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم يعكس تدخلا حكوميا مفرطا في الاقتصاد، مما يعيق كفاءة السوق ويقلل من الابتكار ويحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل (07)

درجة الحرية الاقتصادية للجزائر في الفترة 2000-2021

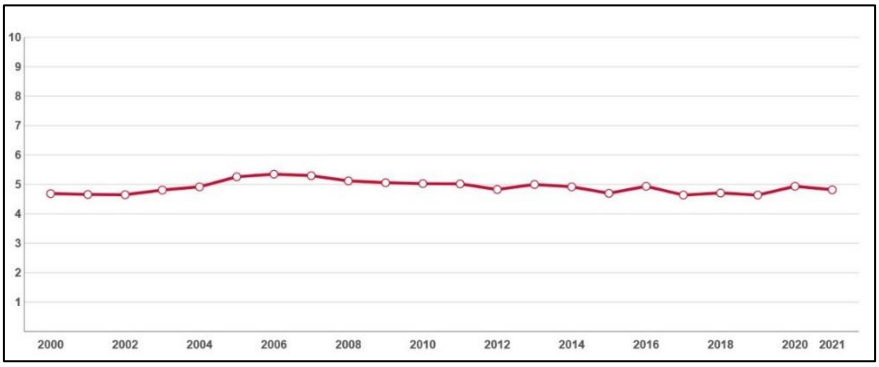

المصدر: (FRASER INSTITUTE, 2023)

يمثل هذا الشكل أداء الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم خلال الفترة 2000-2021، حيث عرفت مسارا متقلبا في المجال [4-6]، وقد عرف ارتفاعا طفيفا حيث انتقل من 4.69 سنة 2000 إلى 4.82 سنة 2021، وقد بلغت أعلى قيمة سنة 2006 بـ 5.35 نقطة، وأدنى قيمة سنتي 2017 و2019 بلغت 4.64 نقطة.

5. الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي:

يعتمد في ترتيب الدول مقياس يتراوح بين 0 (الأقل تنافسية) و100 (الأكثر تنافسية). ويتكون هذا المؤشر من 114 مؤشر فرعي مجمعة في 12 عمود رئيسي، وقد صدر آخر تقرير لمؤشر التنافسية العالمية سنة 2019 وهو يغطي 141 دولة والشكل رقم (08) يبين أداء الجزائر في هذا المؤشر.

شكل (08)

أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي سنة 2019

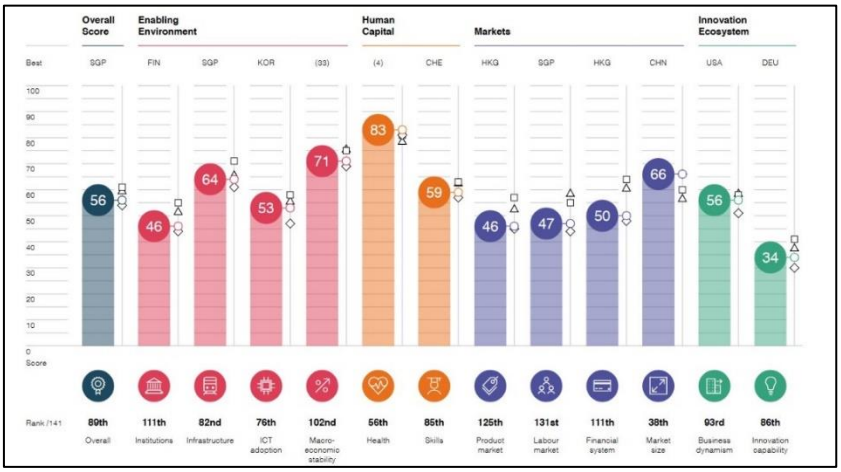

المصدر: (Schwab, 2019, p. 50)

حصلت الجزائر على المرتبة 89 من أصل 141 دولة برصيد 56 نقطة وهو أداء ضعيف نسبيا لأنه أدنى من المتوسط العالمي والإقليمي، وقد كان أداء الجزائر متباينا في كل ركيزة من ركائز المؤشر. أفضل أداء كان في عمود

الصحة الذي احتلت فيه المرتبة 56 بـ 83 نقطة وهو ما يعكس توفر الرعاية الصحية للسكان، في حين كان أسوء أداء في عمود سوق المنتجات بـ 46 نقطة وترتيب 125 وهو ما يدل على صعوبة دخول السوق وعدم فعالية المنافسة. باقي الأعمدة عرفت أداء أقل من المتوسط وضعيف وهو ما يدل على أن الشركات في الجزائر تعاني العديد من المشاكل مثل البيروقراطية ونقص الشفافية وضعف سيادة القانون، إلى جانب وجود بنية تحتية غير فعالة وضعف في الابتكار ونقص في جودة التعليم وخاصة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إلى جانب معانات بعض القطاعات من عدم النمو بسبب نقص العمالة الماهرة المتخصصة.

هذا الأداء الضعيف للجزائر في مؤشر التنافسية العالمي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في الدول ذات المؤشرات التنافسية العالية.

الشكل (09)

الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007-2019

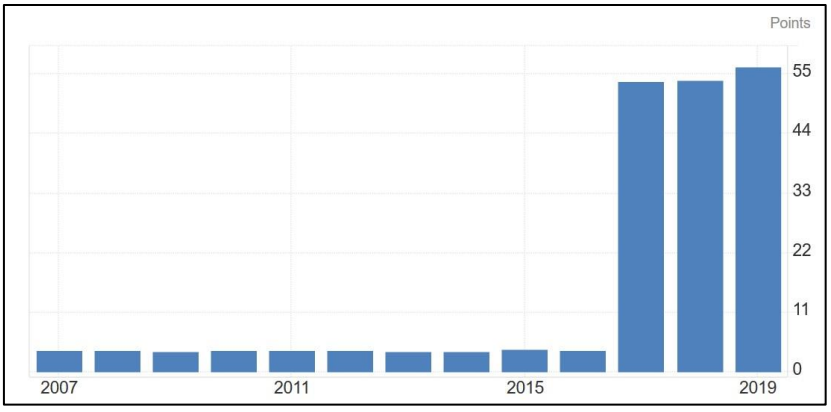

المصدر: (Trading Economics, 2024)

عرف أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي تحسنا كبيرا في الفترة 2017-2019 حيث انتقل من 3.92 نقطة سنة 2007 إلى 53.5 نقطة سنة 2017 واستمر في التحسن إلى أن وصل إلى 56.25 سنة 2019 لكن هذه النتيجة ليست كافية لزيادة تنافسية الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي فقد احتلت المرتبة 89. وهذا التحسن راجع للجهود التي قامت بها الجزائر لتنويع الاقتصاد وزيادة تنافسيته بتحسين مناخ الأعمال من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خاتمة:

تعد الحرية الاقتصادية عاملا هاما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي توفر بيئة أعمال مواتية وفرصا استثمارية كبيرة تعزز كفاءة السوق وتزيد من تنافسية الاقتصاد، لذا تسعى الدول إلى تعزيز الحرية الاقتصادية من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في النمو المستدام للبلد. وتعتبر المؤشرات المختلفة للحرية الاقتصادية أدوات فعالة لقياس درجة الحرية الاقتصادية لدول العالم، إضافة إلى أنها تعد معيارا لتقييم وتحسين السياسات الاقتصادية للبلدان، فهي تقدم تصنيفا للدول على أساس درجة الحرية الاقتصادية، فمن خلالها يتمكن المستثمرون من تحليل وتقييم المناخ الاستثماري وتحديد الوجهة المناسبة لاستثماراتهم.

أداء الجزائر كان ضعيفا في مختلف مؤشرات الحرية الاقتصادية، وهو ما جعلها تأتي دائما في المراتب الدنيا في تصنيف الدول، وهو ما يبين أن الجزائر تعاني من مستوى منخفض من الحرية الاقتصادية، وهو ما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أهم أسباب ضعف الحرية الاقتصادية في الجزائر يرجع إلى التدخل المفرط للحكومة في الاقتصاد وضعف سيادة القانون إضافة إلى البيروقراطية والفساد وضعف البنية التحتية ونقص في اليد العاملة المؤهلة وأيضا الفجوة التكنولوجية.

1. **النتائج:** توصل البحث إلى النتائج التالية:

- المستويات العالية من الحرية الاقتصادية تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يعتمد المستثمرون والشركات على مؤشرات الحرية الاقتصادية لتقييم المناخ الاستثماري للدول؛
- مناخ الاستثمار في الجزائر غير محفز لأداء الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أداء الجزائر ضعيف في مؤشرات الحرية الاقتصادية وهو ما يعكس الدرجة المتدنية للحرية الاقتصادية؛
- التدفقات الضعيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر راجع للمستوى المنخفض للحرية الاقتصادية فيها.

2. **التوصيات:** بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- العمل على تحرير الاقتصاد من أجل خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- القيام بإصلاحات هيكلية وتحسينات مستدامة في مختلف جوانب مؤشرات الحرية الاقتصادية؛
- العمل على تقييم فعالية السياسات الاقتصادية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح وذلك بالاعتماد على المؤشرات.

قائمة المراجع:

1. ABDALLA, M. N. (2014). The Impact of Government Policies on Foreign Direct Investment in Developing Countries: the Case of Sudan. Doctoral thesis. United Kingdom: Durham University. Retrieved from http://etheses.dur.ac.uk/10861/
2. Alfaro, L., & Chauvin, J. (2017). Foreign Direct Investment, Finance, and Economic Development. In R.-B. Francisco L, *Encyclopedia of International Economics and Global Trade* (pp. 231-258). Boston , USA. Retrieved from https://www.worldscientific.com/doi/abs/10.1142/9789811200595_0011
3. Caetano, J., & Caleiro, A. (2009). *Economic Freedom and Foreign Direct Investment: How Different are the MENA Countries from the EU.* Évora: Universidade de Évora, Departamento de Economia. Retrieved from https://www.econstor.eu/bitstream/10419/144148/1/wp_2009_02.pdf
4. FRASER INSTITUTE. (2023). *Economic Freedom of the World: 2023 Annual Report*. Retrieved 05 01, 2024, from fraserinstitute: https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-world-2023-annual-report
5. Gabel, M., Jung, C., & Nüesch, S. (2024). Tracing non-linearity in the relationship of economic freedom and national health innovation system efficiency. *Technological Forecasting and Social Change, 201*, p. 122788. doi:10.1016/j.techfore.2023.122788

6. Heritage. (2023). *Index of Economic Freedom*. Retrieved 04 20, 2024, from Heritage: https://www.heritage.org/index/pages/about

7. Miller, T., Kim, A., & Roberts, J. (2018). *Economic Freedom.* Washington: The Heritage Foundation.

8. Muslija, A. (2018). Foreign Direct Investments and Economic Freedom in OECD Countries. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES, 4*(4), pp. 51-59.

9. Pearson, D., Nyonna, D., & Kim, K.-J. (2012). The Relationship Between Economic Freedom, State Growth and Foreign Direct Investment in US States. *International Journal of Economics and Finance, 4*(10), pp. 140-146. doi:10.5539/ijef.v4n10p140

10. Pettinger, T. (2021, 07 16). *Foreign Direct Investment*. Retrieved 03 25, 2024, from economicshelp: https://www.economicshelp.org/blog/4987/economics/foreign-direct-investment/

11. Punthakey, J. (2020). Foreign direct investment and trade in agro-food global value chains. *OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers*(142), pp. 1-83. doi:10.1787/993f0fdc-en

12. Schwab, K. (2019). *The Global Competitiveness Report 2019.* Geneva: World Economic Forum. Retrieved from https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

13. Tag, M., & Degirmen, S. (2022). Economic freedom and foreign direct investment: Are they related? *Economic Analysis and Policy, 73*, pp. 737-752. doi:10.1016/j.eap.2021.12.020

14. Trading Economics. (2024). *Algeria Competitiveness Index*. Retrieved 05 06, 2024, from Trading Economics: https://tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-index

15. UNCTAD. (2007). *World investment report 2007: Transnational corporations, extractive industries and development.* New York: United Nations.

16. World Bank. (2015). *Investment climate reforms: an independent evaluation of World Bank Group support to reforms of business regulations.* Washington, DC: World Bank.

17. World Bank. (2020). *Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Economies.* Washington: World Bank Group. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/32436

18. World Bank. (2020). *Economy Profile Algeria Doing Business 2020.* World Bank Group. Retrieved from https://archive.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf

19. World Bank. (2023). *Doing Business and Country Reforms*. Retrieved 04 30, 2024, from World Bank Group: https://ieg.worldbankgroup.org/evaluations/development-effectiveness-use-doing-business-indicators/chapter-1-introduction-doing

20. World Bank. (2024). *Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$) - Algeria*. Retrieved 05 02, 2024, from World Bank Open Data: https://data.worldbank.org

21. Zang, W. (2012). Foreign direct investment: causes and consequences. The determinants of inward and outward FDI and their relationship with economic growth (Doctoral thesis). Bradford, The School of Social and International Studies, Economics Division, United Kingdom: University of Bradford. Retrieved from http://hdl.handle.net/10454/5690